

دور آليات الدولة لدعم المقاولاتية في التقليل من حدة البطالة في الجزائر

د/ غنية فيلاي

جامعة قسنطينة 2

Abstract :

الملخص :

This study aims to define the state policy in supporting employment and the efforts made to reduce unemployment in Algeria, among them the promotion and the development of the entrepreneurial system, where we shed light on the share of university graduates in projects granted by the youth support and employment agency and the National Agency for Management of Microcredit. The study concluded with a number of results, the most important of these results was that the overall operating policies in Algeria are highly circumstantial and inefficient, in addition to the absence of entrepreneurial spirit among university graduates, and the incompatibility of the university outputs with the labor market needs.

Keywords:

Unemployment, Entrepreneurship, Youth Employment Support,

تهدف الدراسة إلى التعرف على سياسة الدولة لدعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسات ذلك على معدلات البطالة في الجزائر، سلطنا الضوء على تطور القطاع للسنوات 2010-2017 وكذا آليات التمويل المباشرة المسخرة من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق الأهداف المسطرة في هذا الإطار.

خلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، الأمر الراجع للقوانين المشجعة للحرية الاقتصادية وخصصت المؤسسات العمومية، كما خصنا إلى أن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر ظرفية و محدودة الفعالية، بالإضافة إلى أن هناك قصور واضح في الإعلام والتوجيه وعدم التنسيق بين برامج التشغيل المختلفة بما لا يخدم طالبي الشغل، الشيء الذي ترتب عنه زيادة متواصلة في معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: البطالة ، المقاولاتية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، آليات التمويل المباشرة .

المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الاقتصادية.

مقدمة:

لم يكن مفهوم البطالة منتشرًا خلال سنوات الستينيات والسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، بحكم وجود عائدات كافية من البترول وارتفاع أسعاره آنذاك ، لكن بمجرد بروز الأزمة البترولية سنة 1986 ظهر مصطلح البطالة وشكل أهم الإنشغالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري ، بذلت الدولة الجزائرية منذ سنوات عديدة جهود تجاه تطوير المؤسسة، كالحوافز الجبائية وآليات الدعم ومحاولات لتحسين مناخ الأعمال ، نتج عن ذلك استقرار نسبة النمو الاقتصادي التي قدرت بـ 3% لسنوات عديدة والتحسين الكبير في البنية التحتية(النقل ، الإسكان ، الماء و الغاز...) ، كما سجل ارتفاع في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (IDH) من 0.5 نقطة سنة 1980 ليصل 0.74 نقطة سنة 2016 مما جعل الجزائر واحدة من الدول الأكثر تحسينا لظروف المعيشة للمواطن في العالم خلال السنوات الأخيرة¹، كما عملت الجزائر على تبني سياسات عديدة للتقليص من حدة ظاهرة البطالة ما أدى إلى خلق فرص عمل واسعة النطاق و نمو متزايد لعدد المؤسسات ، فخلال الفترة 2002 / 2013 تم إحصاء أكثر من مليون مبادرة رائدة لإنشاء مؤسسات بواسطة مختلف الأجهزة العمومية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي أحصت 278651 ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي أحصت 530703 ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) التي أحصت 90625 ، إضافة إلى باقي الصيغ الأخرى كالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) وغيرها.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة سياسة الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر؟

حيث سنحاول الاجابة على ها التساؤل من خلال المحاور التالية:

أولا : قراءة في تطور التشغيل في الجزائر.

ثانيا : تشخيص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل في الجزائر.

رابعا:الخاتمة و نتائج الدراسة .

أولا : قراءة في تطور التشغيل في الجزائر:

تعتبر سياسة التشغيل عنصرا مهما من عناصر السياسات التنموية التي تغطي جميع المجالات لأي بلد، على اعتبار أن الهدف المشترك هو تحقيق القدر المقبول من الرفاهية والعيش الكريم للمواطن الشيء الذي يتحقق بتوفر فرص شغل لكل من يبحث عنه وقادر عليه.

التشغيل في الجزائر:

يعرف التشغيل بأنه التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لسنة 1964 التشغيل بمفهوم ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه وأن يكون العمل منتجا وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل لتستعمل فيه هذه المؤهلات²، لا تختلف حالة الجزائر من حيث مشكل التشغيل وارتفاع حدة البطالة عن الدول النامية الأخرى، ففي إطار تجسيد وتنفيذ سياسة التشغيل، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، تواجه العديد من التحديات والمعوقات نذكر منها³.

العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق الشغل ، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة ، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال ، سواء في مجال ظروف العمل ، أو في الأجور ، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل ، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية ، من جهة ، وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل ، والعمل المؤقت ، من جهة أخرى ، حيث ارتفعت ممارسات العقود محددة المدة في الجزائر ولازال مستمرا في الارتفاع إلى الآن ، لاسيما أمام غياب الرقابة أحيانا وضعفها أحيانا أخرى.

عدم التحكم في الآليات القانونية، الاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيحها قصد معالجة البطالة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل التي تفنقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم الإنسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة و التشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتمدة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيدا من الإطارات والعمال الذين سوق لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم، وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة، من جهة ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامّة، من جهة ثانية والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

تطور التشغيل في الجزائر:

بهدف تحليل سياسة التشغيل في الجزائر فإنه من الضروري إدراج تطور عدد السكان النشيطين والمشتغلين والجدول الموالي يظهر ذلك⁴:

جدول رقم (1): تطور عدد السكان النشيطين والمشتغلين في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

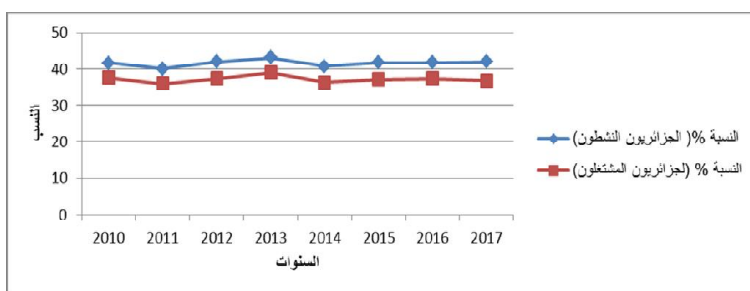
2017

| الجزائريون المشتغلون العدد | الجزائريون النشيطون العدد | عدد سكان الجزائر | السنوات |
|-------------------------------|------------------------------|------------------|---------|
| 9 736 000 | 10 812 000 | 35 978 000 | 2010 |
| 9 599 000 | 10 661 000 | 36 717 000 | 2011 |
| 10 170 000 | 11 423 000 | 37 450 000 | 2012 |
| 10 778 000 | 11 964 000 | 38 300 000 | 2013 |
| 10 239 000 | 11 453 000 | 39 100 000 | 2014 |
| 10 594 000 | 11 932 000 | 39870000 | 2015 |
| 10 845 000 | 12 117 000 | 40400000 | 2016 |
| 10 769 000 | 12 277 000 | 41700000 | 2017 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنوات 2010 حتى 2017. انطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يمكننا استخلاص الشكل الموالي والذي يظهر تطور نسبة السكان النشيطين والمشتغلين في الجزائر للسنوات 2010-2017.

شكل رقم (1): تطور نسبة السكان النشطين والمشتغلين في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

2017



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات في الجدول (1)

تظهر الأرقام الواردة أعلاه استقرار في عدد السكان النشطين بين 40 و 43 % خلال الفترة 2010-2014 ، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية، يرجع ذلك أساسا إلى التغيرات التي مست الفئة العمرية الأكثر من 15 سنة، حيث بلغ إجمالي عدد الناشطين اقتصاديا سنة 2017 حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 12277000 شخصا على المستوى الوطني وتميز سوق العمل خلال هذه الفترة بارتفاع في حجم فئة السكان الناشطين اقتصاديا مقارنة بنهاية سنة 2016 بلغت 160000 شخصا وزيادة بنسبة تقدر بـ 1.3 % وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع في عدد الباحثة عن العمل خلال هذه الفترة.

تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

تبين الإحصاءات الرسمية أن معدلات البطالة في الجزائر قد عرفت معدلات مرتفعة ومتزايدة في بعض الأحيان خلال وقت مضى، حيث تعرضت الجزائر إلى صدمة سلبية جراء الأزمات الاقتصادية (البتروولية والمالية) التي عرفها البلد خلال الثمانينات وعشرية التسعينات، ولم تسجل هذه النسبة أي تحسن إلا بعد مطلع الألفينيات.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها فيما يلي: تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الإستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2 % من الميزان التجاري الجزائري.

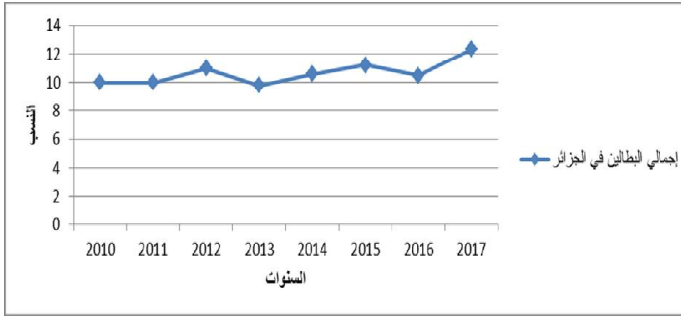
عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبى طموحاتهم.

التزايد السكاني الكبير في الجزائر.

التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.

الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الإستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة⁵. والشكل الموالي يظهر تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

شكل رقم (2): تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2010-2017



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء للسنوات 2010 حتى سنة 2017

نلاحظ أن نسبة البطالة بين الجزائريين قدرت بـ 10% للسنوات 2010-2011 لترتفع إلى 11% سنة 2012، لكنها انخفضت إلى 9.80% سنة 2013 لتعاود الإرتفاع تدريجيا إلى أن وصلت إلى 11.20% سنة 2015، أما أعلى مستوى لنسبة البطالة في الجزائر فسجل سنة 2017 بـ 12.3% اين تم تسجيل زيادة قدرت بـ 1.8. مقارنة بسبتمبر 2016.

ثانيا : تشخيص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري المقولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها: «عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتقاعدين أن يضع شيئا، أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر»، كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقولة على أنها: «استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار، والتنظيم».

كلا التعريفين يرى أن المقاولاتية عبارة عن نظام أحد أسسه هي المخرجات المتمثلة في المؤسسة، وإن أغلب المؤسسات التي يقوم المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة⁶.

ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعتبر القانون رقم 01_18 المؤرخ في 2001/12/12 هو المرجعية الأساسية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن وضعها القانوني حسب ثلاثة معايير مهمة⁷:

تشغل من 01 الى 250 عامل.

تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو تحقق مجموع ميزانيات لا يتجاوز 2500 مليون دينار جزائري.

كما تستوفي معايير الاستقلالية المالية.

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كم يلي:

الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي⁸ يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

الحدود المعبرة لتحديد رقم الاعمال أو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته اثنتي عشر (12) شهرا.

المؤسسة غير المستقلة: كل مؤسسة تملك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من (01) عامل إلى تسعة (09) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

هذا التعريف يستبعد الحرفيين الذين تحكمهم قوانين تنظيمية أخرى، والمهن الحرة في مجال الصحة، والهندسة المعمارية، والقانون والزراعة. هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل تلك المهن تحت اسم الأشخاص الماديين، وعادة لا قيود عليها للدخول في السجل التجاري.

1-2- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة العدد ومحدودة على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...، وبعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، وذلك على مراحل أهمها:

المرحلة الأولى من 1963 إلى 1982.

المرحلة الثانية من 1982 إلى 1988.

المرحلة الثالثة من 1988 إلى غاية يومنا هذا.

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 1963-1982:

سنة 1963 تم اصدار القانون الأول للاستثمار من أجل معالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال ثم أصدر سنة 1966 قانون الاستثمار الذي كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية.

المستثمرين الذين يطالبون بالاعتماد، وكانت معقدة حتى وصلت إلى فقد المصداقية وانجر عنها توقيف نشاطها سنة 1981. وهذا الوضع قاد لسلوك حذر تكتيكي لرأس المال الخاص بالمستثمر على ضوء الظروف أو التوجيهات السياسية، فالمجالات المطلوبة بصفة خاصة تتجه نحو تلك التي تتطلب عدم التحكم في التكنولوجيا وتوظيف يد عاملة غير مؤهلة، وبصفة عامة فإن الاتجاه كان أكثر قبول لقاعات التجارة والخدمات والذين استمروا في الاستثمار بالنسبة للخواص، ففي الصناعة فأن رأس المال الخاص تبنى استراتيجية إحلال الواردات للسلع الاستهلاكية النهائية والصناعات الغذائية، النسيج... الخ⁸.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982-1988:

تميزت هذه الفترة بإرادة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني

(21-08-1982) الذي منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.

القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد، وكذلك لنظام الاستيراد دون دفع.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الإستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية، وانطلاقا من 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية، إذ إن المؤسسات الجزائرية العمومية منها الخاصة ستعامل من الآن فصاعدا نفس المعاملة بعد إلقاء كل الاحتكارات وتحري التجارة الخارجية، وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ 18/06/1994.

مرحلة انشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1988 إلى غاية يومنا هذا:

عرفت هذه المرحلة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ووضع تشريعي والشرع في إصلاحات هيكلية منها:

إحلال إقتصاد السوق محل الإقتصاد المخطط.

إستقلالية المؤسسات العمومية وخضوعها للقواعد التجارية.

تحرير التجارة الخارجية والصرف.

إستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

تم اصدار العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على وجود واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁹

ديناميكية المقاولاتية في الإقتصاد الجزائري:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000، وذلك راجع لمجهودات الدولة من خلال إجراءات الدعم المختلفة من تسهيل الحصول على التمويل والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية للمؤسسات الناشئة، فمنذ سنة 2000 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر زيادة تفوق الضعف، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم إنشائها

ما بين 2001-2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من سنوات العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرز تغيرات هامة خاصة في هيكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة السابقة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، ونتيجة لذلك أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر¹⁰.

تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة بما كان تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بشكل دقيق، وهذا بسبب وجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي) حيث تركز فيه الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والاشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات، الثقل المفرط لأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية، إضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية الرسمية والفساد الإداري وسوء التسيير.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

جدول رقم (2): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

| السنوات /القطاع | الفلحة و الصيد البحري | المحروقات و الطاقة | البناء و الأشغال العمومية | الصناعة التحويلية | الخدمات |
|-----------------|-----------------------|--------------------|---------------------------|-------------------|---------|
| 2010 | 164 | 45 | 7524 | 2475 | 13209 |
| 2011 | 4006 | 1956 | 135752 | 63890 | 186157 |
| 2012 | 4277 | 2052 | 142222 | 67517 | 204049 |
| 2013 | 4616 | 2259 | 150910 | 73037 | 228592 |
| 2014 | 5038 | 2439 | 159775 | 78108 | 251629 |
| 2015 | 5625 | 2639 | 168557 | 83701 | 277379 |
| 2016 | 6130 | 2767 | 174848 | 89597 | 302564 |
| 2017 | 6392 | 2843 | 177727 | 92804 | 316044 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية بوزارة الصناعة العدد

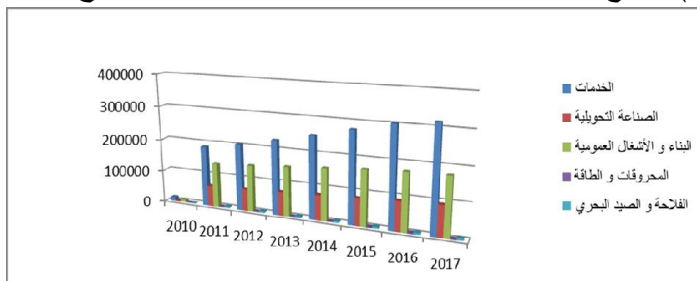
20،22،24،28،30،31

يعود تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل سنة في نسبة كبيرة منه إلى القطاع الخاص، وهي تمثل واجهة النشاط المقاولاتي في الجزائر، وهذا بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي والخصوصية التي شهدتها القطاع العام، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا الامر الذي يفسر أن التوجه الذي اتخذته الجزائر من بداية الثمانينات قد أصبح واقعا يفرض نفسه على الخريطة الاقتصادية الجزائرية ويرجع وجود نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى بعض الأسباب والمعطيات والموضوعية، أهمها¹¹:

التحولات الاقتصادية العالمية، وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في الجزائر، ما طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة تخلي الدولة عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها، مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية... الخ، والشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط .

شكل رقم (3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية بوزارة الصناعة العدد

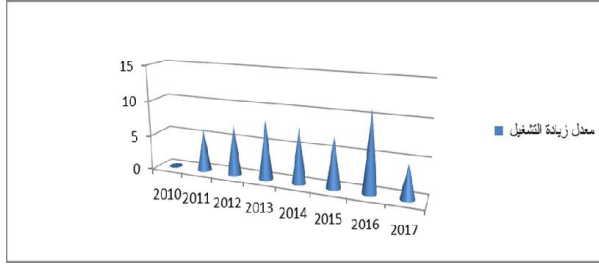
20،22،24،28،30،31

و يمكن ملاحظة من الشكل السابق في الاقتصاد الجزائري أنه يغلب عليه الطابع التجاري والخدماتي مقابل القطاع الصناعي وهذا ما لاحظناه من خلال الإحصائيات التي تثبت أن

القطاعات الأكثر تمويلا من طرف هيئات الدعم هي التجارة وقطاع الخدمات، في حين تكاد تتعدم بالنسبة للصيد البحري.¹²

والشكل الموالي يعكس تطور معدل التشغيل في المؤسسات الخاصة و العمومية للسنوات 2011-2017

شكل رقم (4): معدل زيادة التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خاصة و عمومية)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية بوزارة الصناعة العدد

20،22،24،28،30،31

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل في الجزائر:

كما أصبح تطوير الروح المقاومانية يشغل حيز اهتمام كبير خاصة عند شريحة الشباب، لأنه يمس بمشكلة البطالة، وتعرف روح المؤسسة بأنها: « مجموعة من المواقف العامة والإيجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاوم » ، أما روح المقاومانية فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة، فالإضافة لذلك فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط ، فالأفراد الذين يملكون روح المقاومانية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة ، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير ، وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم توجه أو رغبة لإنشاء مؤسسة أو حتى تكوين مسار مهني مقاوماني لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة . والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاومانية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها للمؤسسة¹³، من أهم النتائج التي حققتها الجزائر في هذا الإطار استحداثها لعدد كبير من الهيئات التي تساهم في دعم التوجه المقاوماني ، إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و من ثم امتصاص جزء كبير من البطالة ، من بين هذه الهيئات نذكر :

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لانعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال انشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، يتم اعتماد صيغتين للتمويل¹⁴:

التمويل الثنائي: المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشاريع ، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة .

التمويل الثلاثي: المساهمة المالية لصاحب المشروع ، والقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة ، وقرض بنكي

وتقوم الوكالة بالمهام التالية:

تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.

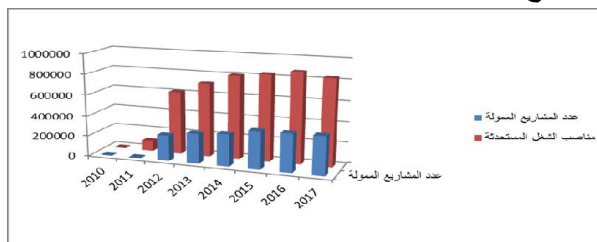
متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبندود دفتر الشروط،

إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم،

تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد،

تقديم الإستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.

شكل رقم (5): المشاريع الممولة ومناصب الشغل المتحدثة - وكالة ANSEJ



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية بوزارة الصناعة العدد

20,22,24,28,30,31

ما يمكن ملاحظته من الشكل السابق هو التطور الواضح لعدد المشاريع الممنوحة من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ التي شهدت زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة (2011-2017) حيث ارتفعت من 4262 مشروع سنة 2011 إلى 249147 مشروع سنة 2012 ، هذه الزيادة الكبيرة نتج عنها توفير ما يقارب 618 منصب شغل ، أما سنة 2013 فشهدت زيادة في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة رافقها زيادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة لكن بوتيرة ضعيفة جدا إلى غاية سنة 2016 التي شهدت تراجع في وتيرة التشغيل لتسجل أدنى مستوياتها والتي قدرت بـ 2.59% .

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تمول الوكالة حاملي المشاريع على ثلاث صيغ¹⁵:

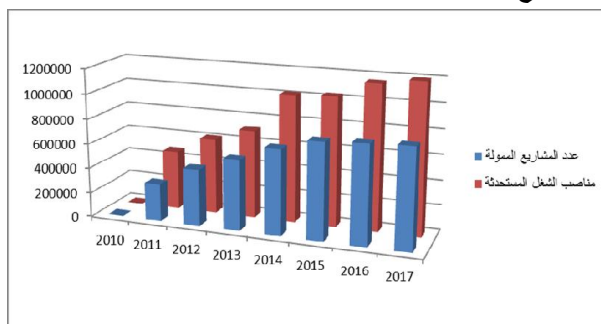
أ - تمويل شراء المواد الأولية: كلفة المواد الأولية لا تتعدى 100000 دج بدون فوائد ، قرض ممنوح من الوكالة بفردا .

ب- تمويل إنشاء مشروع: كلفة المشروع لا تتعدى 1000000 دج بدون فوائد ، من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة ، وهو عبارة عن تمويل ثلاثي : يساهم البنك بـ 70% ، مساهمة المستفيد 1% ، مساهمة الوكالة تكون بقرض بدون فوائد بنسبة 29% .

تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفى شروط السن والمهارة ومبلغ الاستثمار، حيث لا يجب أن يقل هذا الخير عن 50.000 دينار ولا يتعدى مبلغ 40.000 دينار، وعند تحقيق تلك الشروط تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية والجبائية التي يحددها التنظيم، وعلى الخصوص تقدم الوكالة قروض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع 100.000 دينار، أين يخصص لتكملة المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي،

والإعانة المقدمة من طرف ANGEM

شكل رقم (6): المشاريع الممولة و مناصب الشغل المستحدثة -وكالة ANGEM



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية بوزارة الصناعة العدد

20،22،24،28،30،31

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM شهدت زيادة مستمرة خلال السنوات 2011-2017 كان أهمها ما حققته سنة 2014 بتوفير 679852 مشروع ما سمح بتوظيف 1019778 عامل، استمرت الزيادة في منح المشاريع بوتيرة متواضعة رافقها زيادة ضئيلة في توفير مناصب الشغل المستحدثة والتي بلغت 1194499 منصب شغل سنة 2017.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

تم إنشاؤها سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تمويل مشاريع البطالين (إنشاء، توسيع) ، البالغين من العمر بين 30 و 50 سنة على أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل أو أن يكون مستفيدا من منحة الصندوق الوطني لتأمين البطالة .

وتمول الوكالة مشاريعها اعتمادا على التمويل الثلاثي لكن وفق نوعين حسب تكلفة المشروع¹⁶.

ويتولى الصندوق ما يلي:

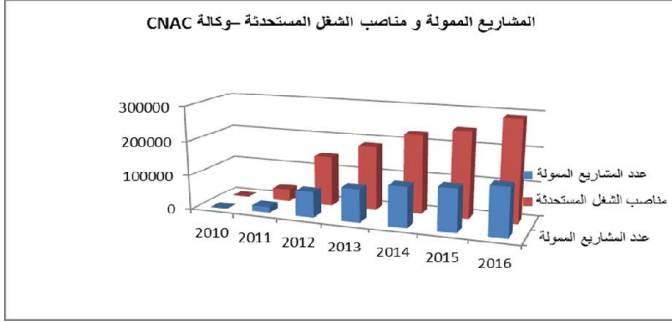
التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في الحالات التالية:

انشاء المؤسسات،

تجديد التجهيزات،

توسيع المؤسسات،

إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة،
التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها،
متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق،
ضمان متابعة البرامج التي تضمها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
شكل رقم (7): المشاريع الممولة و مناصب الشغل المستحدثة -وكالة CNAC



المصدر

: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية بوزارة الصناعة العدد 20،22،24،28،30،31
من خلال الشكل الوارد أعلاه يمكننا ملاحظة تزايد دائم لعدد المشاريع الممولة حسب صيغة
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC رافق ذلك تزايد في عدد مناصب الشغل
المستحدثة و ذلك بوتيرة متوسطة، حيث سجلت الوكالة 741030 مشروع ممول سنة
2012 سمحت هذه المشاريع بتوظيف 144457 عامل ، لتصل سنة 2017 إلى
140357 مشروع توفر 292942 منصب عمل .

رابعا : النتائج و الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية يتضح أن سياسة التشغيل المنتهجة في
الجزائر ظرفية خاصة فيما يتعلق بعقود ما قبل التشغيل وغير فعالة لغياب سياسة واضحة
ومحددة، بالإضافة إلى القصور الواضح في الإعلام والتوجيه وعدم التنسيق بين برامج
التشغيل بما لا يخدم طالبي الشغل ، الشيء الذي ترتب عنه زيادة متواصلة في معدلات
البطالة، وصلت 12.3% سنة 2017 والذي يعتبر معدلا مرتفعا عن المتوسط الطبيعي
العالمي وهو في حدود 5 % ، كما اتضح من خلال دراستنا وجود فعلي للمقاوالاتية في
الجزائر وهو ما أثبتته الإحصائيات والأرقام المدرجة عن حصيلة المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة الرسمية أين لاحظنا زيادة كبيرة في المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات
العمومية وهذا يعود بالأساس لقوانين تشجيع الحرية الاقتصادية، خصوصية المؤسسات

العمومية، بالإضافة إلى ظهور مؤسسات أخرى في الميدان والتي شملت معظم النواحي (البناء والأشغال العمومية، المواصلات، الخدمات العائلية، الفنادق، الإطعام) ، حيث أعطيت لها الأهمية من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إعداد برنامج لتأهيل 20000 مؤسسة خلال المخطط الخماسي 2010-2014 ، وكذا إنشاء بنك المعلومات لهذه النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى تخصيص بنوك تعمل على تمويلها ضمن شروط محددة، كما عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تحولا في طبيعتها القانونية من عمومية إلى خاصة مما أدى إلى تراجع في تعدادها.

رغم الدور الكبير لهذه البرامج في دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، إلا أن هذه المساهمة لاتزال متواضعة ، كما أن معدل نمو المؤسسات يبقى بعيدا كل البعد على المستوى المطلوب ، تم تسجيل نسبة منخفضة لمعدل عدد العمال في كل مشروع ، سنة 2012 مثلا ، 95 % من المؤسسات هي مؤسسات مصغرة (TPE) تشغل أقل من 9 عمال ونادرا ما يتجاوز عدد عمال هذا النوع من المؤسسات 3 عمال ، كما أن المؤسسات الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تولد 2.4 فرصة عمل في المتوسط ، في حين يفر جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC فيولدي وظيفتي شغل في المتوسط ، أما جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 1.5 وظيفة شغل في المتوسط ، ما يثير مسألة فعالية الإنفاق العام ، وبحلول السداسي الأول لسنة 2017 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 935000 من جميع الصيغ القانونية ، أي ما يقارب 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة ، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة لمعايير المنطقة والبلدان ذات الدخل المماثل.

وبالنظر إلى الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل في الجزائر ووجب تعزيز مكانتها والعمل على تطويرها وفق استراتيجية أكثر جدية ، لأن ما يلاحظ على برامج الدعم الحالية أنها ليست موجهة نحو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتطويرها بل تكتسب الطابع الإداري ، إضافة إلى أن إجراءات الإدماج فيها ليست دائما شفافة و معلنة ما نتج عنه آثار ضعيفة لآليات الدعم الحالية على الإنتاج و التشغيل

كما أنه من الضروري أن تعمل ائلدولة على تجسيد ما يلي:

تقييم أثر أجهزة وآليات الدعم المختلفة لتأهيل المؤسسات (الممولة من خزينة الدولة أو في إطار التعاون).

منح جزء من برام الدعم للمؤسسات العمومية المحلية بما فيها تلك المتنازل عنها كليا أو جزئيا.

القيام بتقييم كل البرامج سواء كان وطنيا أو في إطار التعاون قبل إطلاق برامج أخرى.
تكوين الجهاز التقني المكلف بتسيير برامج دعم المؤسسات.

- ¹ برنامج الإصلاحات الاقتصادية لفائدة المؤسسة 2017 PREE ، ص 8.
- ² أحمد فاروق الفراء، معين محمد رجب ، سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2009 ، ص 53.
- ³ زيادة كوثر ، واقع سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 2010-2014 ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 48 ديسمبر 2017 ، جامعة عبد الحميد مهري ، ص 325-335.
- ⁴ منشورات الديوان الوطني للإحصاء حول النشاط الاقتصادي والشغل والبطالة منذ 2010 حتى 2017.
- ⁵ بوزار صافية ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي جامعة الجزائر 3 في 2014.
- ⁶ سايبى صندرة ، محاضرات في إنشاء المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة عبد الحميد مهري 2016 .
- ⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون 18/01 المؤرخ في 2008/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 77 ، 2001 ، ص 5.
- ⁸ ناصر دادي عدون وآخرون ، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2009، ص 122.
- ⁹ قدي عبد المجيد ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، مداخلة في الملتقى الوطني لاستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر 2012.
- ¹⁰ فوجيل محمد ، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، الجزائر 2015-2016 ، ص 137.
- ¹¹ فوجيل محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.
- ¹² رحال علي و بعبط أمال ، واقع المقاولاتية في الجزائر ، دراسة تحليلية ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 11 ، ديسمبر 2016.
- ¹³ أنساعد رضوان ، دور آليات التشغيل في تنمية ثقافة المقاولاتية ، مقال .
- ¹⁴ الموقع الرسمي لوكالة ANSEJ : www.ansej.org.dz
- ¹⁵ الموقع الرسمي لوكالة ANGEM : www.angem.dz
- ¹⁶ الموقع الرسمي لـ CNAC : www.cnac.dz